

Distr.: Limited
25 October 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

اللجنة الثانية

البند ٢٤ (ب) من جدول الأعمال

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى:

التعاون في ميدان التنمية الصناعية

اليمن*: مشروع قرار

التعاون في ميدان التنمية الصناعية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٥١/٤٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ و ١٠٨/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ١٧٠/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ و ١٧٧/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ١٨٧/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٢٤٣/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٤٩/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢١٥/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٢٣١/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ المتعلقة بالتعاون في ميدان التنمية الصناعية،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية^(١) وتوافق آراء مونتييري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٢) وخطوة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (”خطوة جوهانسبرغ للتنفيذ“)^(٣)،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) انظر القرار ٢/٥٥.



وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٤) وإلى القرار ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً،

وإذ تشير إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٠ ووثيقته الختامية^(٥)،

وإذ تسلّم بأن التصنيع محرك أساسي للنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما فيها أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان الأفريقية، بوسائل منها إيجاد العمالة المنتجة وإدراج الدخل وتسهيل الاندماج الاجتماعي، بما في ذلك إدماج المرأة في عملية التنمية،

وإذ تؤكد أهمية التعاون الدولي على تشجيع إيجاد أنماط عادلة ومستدامة للتنمية الصناعية،

وإذ تسلّم بالدور الذي تقوم به دوائر الأعمال التجارية، والقطاع الخاص، بما في ذلك المشاريع بالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، في تعزيز العملية الدينامية لتنمية القطاع الصناعي، وإذ تشدد على أهمية المنافع التي يحققها الاستثمار المباشر الأجنبي في تلك العملية، رهنا باعتبارات السيادة الوطنية ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي،

وإذ تسلّم أيضاً بالدور الهام الإيجابي الذي تؤديه التعاونيات كوسيلة لتعزيز الصناعة الصغيرة، ولتنفيذ الأهداف الإنمائية في ميادين من قبيل السياسة المتعلقة بالعمالة، والاندماج الاجتماعي، والتنمية الإقليمية والريفية، والزراعة، وحماية البيئة،

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٤) انظر القرار ١/٦٠.

(٥) انظر القرار ١/٦٥.

وإذ تسلم كذلك بأهمية نقل التكنولوجيا، وفق شروط متفق عليها، إلى البلدان النامية وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بوصفه وسيلة فعالة من وسائل التعاون الدولي في السعي إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تشدد على أن التنمية الصناعية الإيجابية لها آثار مفيدة على التنمية الاجتماعية، والنمو الاقتصادي العادل وأهداف التنمية المستدامة مثل القضاء على الفقر وزيادة إمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية، وفرص التوظيف،

وإذ تحيط علما بالدور المهم الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، بما في ذلك في تنمية القطاعين العام والخاص، ونمو الإنتاجية، وبناء القدرات التجارية، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، وحماية البيئة، والحصول على الطاقة، وكفاءة استخدام الطاقة وتعزيز مصادر الطاقة المتجددة، وتنفيذ مبادرات ربط قطاعات الطاقة فيما بين البلدان النامية،

وإذ تدرك أن برنامج إدارة التغير المستمر الذي تنفذه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية يستهدف تعزيز قدراتها على تحقيق نتائج مركزية وفعالة وكفؤة في مجال التنمية،

وإذ تدرك أيضا الدور الهام الذي يؤديه التعاون الدولي في تشجيع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، واندماجها في مراحل سلسلة الانتاج على الصعيدين الإقليمي والوطني،

١ - تحيط علما بمذكرة الأمين العام التي يحيل بها تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية^(٦)؛

٢ - تؤكد من جديد أهمية توليد الثروة للحد من الفقر ودعم الإجراءات المتخذة لصالح المجتمعات الضعيفة، وبخاصة فيما يتصل بالمرأة، من خلال تنمية وتعزيز القدرات الإنتاجية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بوسائل منها تنمية القطاع الخاص وتنظيم المشاريع وعن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتعزيز الصناعات الزراعية، ورفع مستوى المؤسسات التجارية والتدريب والتعليم وتعزيز المهارات وهيئة بيئة مؤاتية لنقل التكنولوجيا، وفق شروط متفق عليها، وتدفع الاستثمارات والمشاركة في سلاسل الإمداد العالمية؛

٣ - تؤكد من جديد أيضا الإسهام الجوهرى للتنمية الصناعية في النمو الاقتصادي المطرد والتنمية الاجتماعية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها

(٦) A/65/220.

- الأهداف الإنمائية للألفية، وأن من المهم في هذا الصدد، تعزيز الممارسات الإنمائية المستدامة والقضاء على الأنماط المبددة والضارة الجارية في الإنتاج والاستهلاك؛
- ٤ - **تُشدّد على** أهمية الحصول على أنواع حديثة من الطاقة، وتكنولوجيا الطاقة المتقدمة، بما في ذلك تكنولوجيات الوقود الأحفوري النظيفة من أجل تعزيز التنمية الصناعية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛
- ٥ - **تؤكد** أن إيجاد البيئة المواتية للتنمية الصناعية السليمة والمستدامة يقتضي من المجتمع الدولي والقطاع الخاص التعجيل باتخاذ تدابير لاستحداث تكنولوجيات سليمة بيئياً ونقلها ونشرها في البلدان النامية، بشروط ميسورة، حسب الاقتضاء؛
- ٦ - **تؤكد أيضاً** أن كل بلد مسؤول في المقام الأول عن تنميته الصناعية وأن الجهود الوطنية ينبغي أن تُستكمل ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة ترمي إلى إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف يتيح للبلدان النامية فرصاً أكبر لتوسيع نطاق صادراتها الصناعية وغيرها من الصادرات المجهزة وتنويع وتحديث خليط منتجاتها المصدرة، ومن ثم تعزيز قدراتها وتيسير التحول الهيكلي لاقتصاداتها وتنويعها، وتوسيع نطاق فرص التنمية في البلدان النامية؛
- ٧ - **تدعو إلى** مواصلة استعمال المساعدة الإنمائية الرسمية لأغراض التنمية الصناعية المستدامة، وزيادة كفاءة وفعالية استخدام موارد المساعدة الإنمائية والتعاون في مجال التنمية الصناعية بين البلدان النامية ومع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛
- ٨ - **تُشدّد على** أهمية تعبئة الموارد من أجل التنمية الصناعية المستدامة على الصعيدين الدولي والقطري من أجل تعزيز قدرة البلدان النامية على الانتعاش، وتدعو في هذا الصدد المجتمع الدولي إلى دعم السياسات الوطنية المتعلقة بتنمية التعليم العالي والمهارات العلمية والهندسية والتقنية، والبنية التحتية التكنولوجية التي تناسب خصيصاً احتياجاتها؛
- ٩ - **تدعو إلى** مواصلة استعمال جميع الموارد الأخرى، بما فيها الموارد الخاصة والعامة والأجنبية والمحلية، من أجل التنمية الصناعية في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛
- ١٠ - **تُشدّد على** أهمية تعزيز إنشاء وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم كاستراتيجية لتحقيق التنمية الصناعية، والدينامية الاقتصادية، والقضاء على الفقر، عن طريق وسائل منها تعبئة الموارد واتخاذ التدابير المؤدية إلى تعزيز الإدماج الاجتماعي وتمكين التعاونيات من التنافس على نحو فعال في أسواقها وعلى قدم المساواة مع الأنواع الأخرى من

المؤسسات، بُغية توطيد دورها الإيجابي وقدرتها على العمل كوسيلة لبناء أو زيادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

١١ - تُسلم بالدور الرئيسي الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في تعزيز التنمية الصناعية المستدامة وفي التعاون في ميدان التنمية الصناعية، وترحب بالتركيز الواضح لبرامج المنظمة على ثلاث أولويات مواضيعية، هي الحد من الفقر من خلال الأنشطة المنتجة، وبناء القدرات في مجال التجارة، والبيئة والطاقة؛

١٢ - تهيب بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تواصل تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧؛

١٣ - تهيب كذلك بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية اتخاذ التدابير المناسبة من أجل التنفيذ التام لقرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤ المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٠؛

١٤ - ترحب بالتعاون المتزايد الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، واللجان الإقليمية، وتدعو منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى الاستمرار في بناء وتعزيز شراكتها مع المؤسسات الأخرى التابعة للأمم المتحدة ذات الولايات والأنشطة المتكاملة، وكذلك مع الهيئات الأخرى. بما فيها هيئات القطاع الخاص، بهدف تحقيق قدر أكبر من الفعالية والأثر الإنمائي وتعزيز تزايد الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة؛

١٥ - تحيط علماً بالأهمية التي توليها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون الثلاثي، عن طريق سبل منها مراكزها للتعاون الصناعي فيما بين بلدان الجنوب وعن طريق تعزيز أشكال شتى من الشراكات العامة والخاصة وتبادل الخبرات في تنمية القطاع الخاص على الصعد العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والقطرية؛

١٦ - تُشجع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على المشاركة في الأنشطة المنتجة، بما في ذلك في قطاع الصناعات الزراعية، فضلاً عن تعزيز قدراتها على المشاركة في التجارة الدولية بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومساعدتها على الوفاء بالمعايير الدولية المتعلقة بالمنتجات والعمليات؛

١٧ - تُشجع أيضا منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة تعزيز الإنتاج المستدام والسليم بيئيا، عن طريق وسائل تشمل برامجها للإنتاج الأنظف، وإدارة المياه المستعملة في الصناعة، والكفاءة في استعمال الطاقة في الصناعة واستعمال أشكال جديدة من الطاقة في أغراض الإنتاج، وبخاصة في المناطق الريفية، وعن طريق التعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى لتعزيز الأهداف العالمية المتعلقة بالحصول على أشكال حديثة من الطاقة وبالكفاءة في استعمال الطاقة؛

١٨ - تُرحب بالدعم المستمر الذي تقدمه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(٧) وغيرها من برامج الاتحاد الأفريقي، بهدف مواصلة تعزيز عملية التصنيع في أفريقيا، بطرق منها دور المنظمة بوصفها الجهة التي تدعو إلى عقد اجتماعات التشاور الإقليمية لمجموعة الصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق التي تقودها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛

١٩ - تُسلم بأهمية التنمية الصناعية في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، وبخاصة من خلال أنشطة توفير فرص العمل والإمداد بالطاقة، وتُشجع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على المساعدة في هذه الجهود في حدود ولايتها، عند الاقتضاء، بوسائل منها تقديم المساعدة في تنفيذ استراتيجيات بناء السلام المتكاملة التي تضعها لجنة بناء السلام؛

٢٠ - تُشجع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على تعزيز دورها في التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، عن طريق مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على بناء القدرات البشرية والمؤسسية، وتعزيز القدرة على المنافسة الدولية، وتشجيع الاستثمار ونقل التكنولوجيا في جميع القطاعات ذات الأولوية للبلدان النامية؛

٢١ - تُشدد على ضرورة تعزيز منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية دورها في التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وتشجيع تنمية الصناعات التنافسية في أقل البلدان نمواً، وتشجع المنظمة، في هذا الصدد، على مساعدة تلك البلدان في بناء القدرات البشرية والمؤسسية، وتعزيز القدرة على المنافسة الدولية، وتشجيع الاستثمارات ونقل التكنولوجيا وتنمية القطاع الزراعي - الصناعي؛

٢٢ - تُشجع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على زيادة تطوير كل من قدراتها الأربع المتعلقة بالتعاون التقني، والبحث والتحليل، والمساعدة القانونية، والأنشطة التي

(٧) A/57/304، المرفق.

تضطلع بها بوصفها منتدى عالمياً، بهدف الارتقاء بنوعية الخدمات التي تقدمها إلى البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية؛

٢٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.
